الجامعة و إشكالية الجودة في الوطن العربي
الجزائر انموذجا

The university and the problem of quality in the Arab world - Algeria as an example

عويسي عيسى*
مخبر المجتمع و مشاكل التنمية المحلية في الجزائر, جامعة الشلف -الجزائر
a.aouissi@univ.chlef.dz
فرحات نادية
مخبر المجتمع و مشاكل التنمية المحلية في الجزائر, جامعة الشلف -الجزائر،
n.ferhat@univ.chlef.dz

تاريخ الاستلام 2024/10/11 تاريخ القبول 2024/11/19

الملخص
تضطلع مؤسسات التعليم العالي، في كل بلدان العالم، بثلاث مهام رئيسية، وهي: التعليم، والبحث، وخدمة المجتمع. وفي مسعى للقيام بهذه المهام على أحسن وجه، ومن ثم تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها بكفاءة وفعالية، تلجأ هذه المؤسسات إلى وضع وتبني معايير ومؤشرات جودة عملياتها، ومن بينها نشاطات البحث العلمي التي يقوم بها أعضاء هيئتها التدريسية .وفي هذا الصدد، سنحاول من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على معايير جودة البحوث العلمية في مؤسسات التعليم العالي، وذلك بمعالجة إشكالية أساسية تتمثل في: فيما تتمثل معايير ومواصفات جودة البحوث العلمية في مؤسسات التعليم العالي ؟. لذلك، سنعالج الموضوع من خلال محورين، محور أول مفهوم البحث العلمي، ومحور ثان شروط ومعايير جودة البحوث العلمية..

الكلمات المفتاحية: الجودة ، البحث العلمي ، مؤسسات التعليم العالي ، الجامعة، متطلبات.

Abstract: *Higher education institutions, in all countries of the world, undertake three main tasks: education, research, and community service. In an effort to carry out these tasks in the best possible way, and then achieve the goals for which they were established efficiently and effectively, these institutions resort to setting and adopting standards and indicators for the quality of their operations, Among them are the scientific research activities carried out by its faculty members. we will attempt, through this paper, to shed light on the quality standards of scientific research in higher education institutions, by addressing a basic problem represented in: What are the standards and specifications for the quality of scientific research in higher education institutions? Therefore, we will address the topic through two axes: the first axis is the concept of scientific research, and the second axis is the conditions*

Keys Words: *quality, Scientific research, Higher education institutions, university, requirements.*

*المؤلف المراسل

مقدّمة:

:تحتل مؤسسات التعليم العالي أهمية كبرى في مختلف دول العالم، خصوصا المتقدم منه، بالنظر إلى جسامة المهام والوظائف التي تقوم بها .وفي هذا السياق، لا تخرج عادة وظائف مؤسسات التعليم العالي عن المهام الثلاث التالية: التعليم، و/أو البحث، و/أو خدمة المجتمع، باختلاف النمط المتبنى في كل دولة .غير أن هذه المؤسسات، وبالنظر إلى جسامة مهامها، من جهة، وباعتبار الأموال الكبيرة المستثمرة فيها، محكومة في عملها، أو هكذا يفترض، بمنطق النجاعة وتحقيق النتائج والأهداف التي أنشئت لأجلها، لذلك تخضع عملياتها ونشاطاتها للمساءلة وتقييم جودتها، ومن بينها نشاطات البحث العلمي التي يضطلع بها الأساتذة المنتمون لها .ومن جهة أخرى، تندرج عملية تقييم جودة الأعمال البحثية للأساتذة وتجد مبرراتها تحت واجب تقييم الأداء الذي يخضع له كافة المستخدمين، مهما كانت مستوياتهم وانتماءاتهم الوظيفية، بشكل دوري .وانطلاقا مما سبق، نطرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل معايير ومواصفات جودة البحوث العلمية في مؤسسات التعليم العالي ؟ .

ان المتتبع يجد أن الجودة في التعليم تؤكد على ما يلي:1المدخلات والعمليات والمخرجات ,2/تلبية احتياجات المتعلم ومتطلباته,3/تلبية رغبات المتعلمين وحاجاتهم,4/الاستخدام الفعال لجميع العناصر المادية و البشرية ,5/رفع مستوى المنتج التعليمي,6/تطوير قدرات ومهارات المتعلمين وتحسين مستوى تمثلهم للمعلومات

[1]، وتعتبر الجودةQualitéبمثابة مجموعة من المعايير التي تنتقل من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والتميز,كما إنها ثورة إدارية جديدة وتطور فكري شامل وثقافة جديدة ,كما تؤكد على كل فرد في المؤسسة التعليمية ,بحيث يكون مسؤولا عنها لكي نصل من خلالها إلى التطوير المستمر في العمليات وتحسين الأداء.[2]

ومن هذا المنطلق نجد أهمية الجودة في مكونات النظام التعليمي ككل من حيث :

1/الإدارة الفعالة 2تميز العاملين في المؤسسة التعليمية 3مالمتاعملين من حيث تحسين الأداء 4/كفاءة المعلمين في ضوء خبراتهم المهنية والعلمية والتكنولوجية 5/ دور المحاسبة والمساءلة 6/توفر الموارد المادية والبشرية 7/المشاركة المجتمعية الفاعلة 8/جودة المنهج والأنشطة التعليمية(الصفية /اللاصفية) وهذا/ يتفق مع منظومة جودة التعليم من حيث :

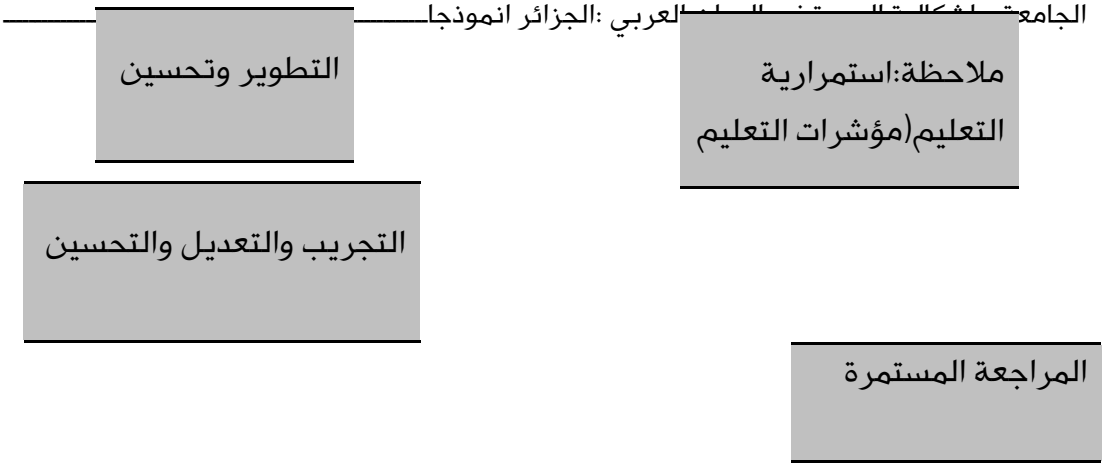

جودة التعليم: Education Quality:تعني الجودةِ Quality على إنها الخلو من الأخطاء أو أنها ملائمة للهدف[3] أي أن جودة المنتج(المتعلم) تعتمد في الأساس على ملائمة ما تم تحديده من هدف وتتضمن التأكد من التطابق مع معيار معين تسعى المؤسسة لتحقيقه.

ويعني ذلك آن هناك عدة طرق لتحقيق الجودة وتحسينها :

التخطيط Planning الأنشطة التي تحدد أهداف ومتطلبات الجودة .ا ،

الضبط الأنشطة الهادفة لمراقبة العمليات والحد من الأداء الغير المقبول .2)

3)الضمان المنهجية والمخطط لها والمطبقة ضمن نظام الجودة .

4) التحسين زيادة فاعلية الأنشطة والعمليات ومردودها ,بهدف تحقيق فوائد إضافية للمؤسسة وزيادتها [4].

الجودة النوعية في التعليم هي القيمة المضافة لتحصيل المتعلم نتيجة نتيجة وجوده لمؤسسة ما,وهي محصلة لتفاعل مجموعة من المداخلات والعمليات المؤسسية[5]

ومن هنا تعتبر الجودة في التعليم مطلب حيوي وملح في هدا القرن , باعتبارها احد ركائز تطوير التعليم وتحسينه, وما نصبوا إليه في تحقيقه داخل المؤسسة التعليمية , إن تحسين جودة مداخلات وعمليات النظام التعليمي يكفل لنا جودة مخرجاته آي إن الارتقاء بمستوى أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية في إطار مناخ تربوي يشمل العاملين والمتعلمين على الإبداع والابتكار والاستفادة بكل ماهو متاح من أنشطة صفية ولا صفية , وتكنولوجيا, وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) لهو حافز نحو التميز والحرص على الجودة في التعليم .

كما إن نظام الجودة الشاملة تعتبر استجابة عصرية للتحولات والتغيرات التي طرأت في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والمعلوماتية والتكنولوجية علة المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.....[6]

فوائد جودة التعليم:مما أدى بمؤسسات التعليم إلى التسارع نحو الاخد بجودة التعليم لم لها من فوائد منها:1/زيادة الكفاءة التعليمية ورفع مستوى أداء العاملين بالمؤسسة,2/ضبط وتطوير النظام الداري ووضوح الأدوار وتحيد المسؤوليات,3/الارتقاء بمستوى المتعلمين(العقلي, الاجتماعي, الجسمي , النفسي , الثقافي....)4/الوفاء بمتطلبات المتعلمين وأولياء أمورهم والمجتمع,5/إيجاد وتوفير جو من التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية بين العاملين,7/وضع حلول لمشكلات المتعلمين وأولياءهم

وتمكن المؤسسة على دلك,8/رفع مستوى الوعي لدى المتعلمين وأولياءهم تجاه المؤسسة بالالتزام بمعايير الجودةو9/ احترام وتقدير المؤسسة محليا وعالميا بتطبيق معايير الجودة[7]

ومن هنا يمكن أن نقسم معوقات الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي فيما يلي:

1/معوقات متصلة بالمؤسسة التعليمية وذلك ب:

1/عدم مشاركة العاملين بالمؤسسة بفاعلية في مجالات ومعايير الجودة

2/عدم وجود دافعية من قبل المتعلمين في المشاركة أو الأداء لجودة المؤسسة

3/عدم وجود إدارة متميزة بالمرحلة الابتدائية

4/انخفاض أداء المتعلمين في بعض المواد الدراسية

5/عدم اهتمام بعض المتعلمين لممارسة الأنشطة الصفية واللا صفية

6/عدم وجود متخصصين / أخصائيين (المكتبات,المناهل ,المعرفة)

7/نقص الصيانة الدورية لبعض الأجهزة التكنولوجية والعلمية

8/نقص في سجلات ودفاتر المعامل والأنشطة أو التسجيل فيهلا

9/عدم وجود لوحات الرواية و الرسالة في أماكن بارزة ومختلفة في المؤسسة

2/معوقات متصلة بالنظام ككل:

1/وجود كثافة سكانية مرتفعة بالفصول الدراسية 2/ زيادة المعلمين الغير تربويين 3/ تعدد الفقرات وعدم تطبيق نظام اليوم كامل 4/ ارتفاع في نسب الغياب خاصة المتعلمين بالمرحلة الثانوية5/ نقص في عدد الأخصائيين المؤهلين .

3/معوقات متمثلة بالأبنية التعليمية:

1/عدم مناسبة عدد المتعلمين بالنسبة لعدد دورات المياه 2/ وجود غالبية دورات المياه بالطابق الأرضي رغم تعدد دور المباني 3/ نقص في عدد حجرات الأنشطة 4/ نقص في أماكن مزاولة الأنشطة المختلفة 5/نقص في تدريب المتعلمين والعاملين عند حدوث حالات طوارئ6/ عدم وجود مطالع خاصة لذوي الفئات الخاصة 7/معدم وجود دورات مياه خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة

4/معوقات متصلة بالمشاركة المجتمعية :

1/ ضعف المشاركة المجتمعية في غالبية مؤسسات التعليم في الموارد البشرية والمادية

2/ ضعف المشاركة المجتمعية في غالبية مؤسسات التعليم في التجهيزات مثل كالكمبيوتر أو الأجهزة العلمية والتكنولوجية "السبورة الذكية"

3/ ضعف المشاركة المجتمعية في بعض المساهمات الخاصة ك: الندوات التوعية عن النظافة

4/ نقص في فاعلية مجالس الأمن في بعض المؤسسات التعليمية[8]

يعتبر نشر ثقافة الجودة في التعليم مطلب أساسي لتطبيق الجودة الشاملة في إدارة التعليم وذلك للأسباب التالية: الفجوة في الأداء الرغبة في التحسين المستمر تقييم مخرجات التعليم ونظرة المجتمع توفر المصادر المالية النظم الإدارية

ولذا يجب تطبيق الجودة في التعليم , ويمكن تحديد متطلباتها في النقاط التالية : 1/ القيادة النوعية, 2/ التخطيط الفعال , 3/نشر ثقافة الجودة , 3/ التدريب المستمر, 4/ بناء فرق العمل بها قاعدة معطيات ,5/ الاتصال الفعال ,6/ توفير الإمكانيات,7/ التقويم المستمر للأداء المحاسبة والمسائلة.[9]

ـ ومن هنا نجد أن ثقافة الجودة هي القيم والأعراف والإجراءات والتوقعات التي تعزز الجودة في المؤسسة وتسعى إلى تحسينها باستمرار.[10]

متطلبات تطبيق الجودة: من التجارب والخبرات الدولية أن تطبيق الجودة الشاملة يتطلب ما يلي :

التركيز على المتعلم والاهتمام بمشاركته للإدارة [11]

استمرارية التطوير والتحسين اعتبار كل فرد في المؤسسة التعليمية مسؤولا عن الجودة

أن تكون جميع العمليات المنفذة متضمنة للجودة الشاملة, كما أنها تراعي متطلبات التغيير الثقافي[12]

واجه التعليم الجامعي في الوطن العربي عددا من الإشكاليات من أبرزها:

_1" التبعية العلمية للجامعات الأجنبية , فالجامعات العربية تعتبر امتدادا للتقاليد للجامعات الأوروبية والأمريكية, وتنقطع صلتها بالمجتمعات العربية وتقاليدها وثقافتها وتتفاعل مع الجامعات الأجنبية ثقافيا وعلميا, أكثر مما تتفاعل مع بعضها البعض وتفتقد طابع الأصالة العربية والتعبير عن الخصائص الذاتية للأمة العربية وتستمد معظم تقاليدها من الفلسفات والنظم المسيطرة على الجامعات العربية.(سليم 1982)

-عدم قدرة الجامعات العربية على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب الراغبين في لالتحاق بهذه الجامعات .(بوطانة 1984)"(13)

2-"إن جامعات الوطن العربي بمعظمها جامعات حكومية ومسيرة بقرارات الأنظمة السياسية العربية الحاكمة ,ونظرا لامساك الحكومات بخيوط كيس مصروف تلك الجامعات,فقد خصصت استقلالية الحرم الجامعي لهوى شد وإرخاء تلك الخيوط .

-تجد حلة من جامعاتنا الجزائرية ,يفتقد بعض إداراتها روح المعاصرة ,وفي حوارها مع أبناء الحرم الجامعي من الطلاب خاصة,فيكون أداؤها حافزا لإثارة الوسط الطلابي في الحرم الجامعي,ويتولد شعور شبابي مقهور معاد للسلطة الجامعية ككل,ويترسخ اقتناع بتسلط الجامعة القاهرة لأماني الشباب في حياة ديمقراطية تحوطها الحرية والديمقراطية." (14)

3- "أورد ثانوك 1995عددا من المهددات الداخلية والخارجية لجامعات القرن الحادي والعشرين :

-في الو.م.أ وبريطانيا وألمانيا وفرنسا يسود اعتقاد بأن الجامعات لها دور خاص في التنمية الاقتصادية الوطنية أو الإقليمية ,حيث أن الجامعات في هذه الدول ذات طابع تقني وانطوت على أهداف تطبيقية ,وأن تطويع التقنية هي وظيفة أساسية لجامعات البحث العلمي,وعلى مدار أوروبا كلها,تقوم الحكومات ووكالات التنمية والرواد والتقنيون بتمويل مراكز التقنية الرفيعة أو يشكلون كيانات حاضنة مشاركة للجامعات لتشجيع عملية تطويع التقنية.

_تعتبر الصعوبات الحالية لجامعات القرن الحادي والعشرين من أكبر التحديات التي تهدد هذه الجامعات,فقد تصاعدت كلفة التعليم في كل البلدان الصناعية,وزاد الجزء والدخل الوطني العام

المخصص للتعليم العالي ,إضافة إلى أن كلفة البحث العلمي تتصاعد بمعدل هائل لايمكن متابعته في أي بلد دون إبداء الحكومة استثمارا مميزا فيها." (15)[13]

-"لقد حدد الإعلان العالمي (إعلان باريس)للمؤتمر الدولي حول التعليم العالي الذي عقد برعاية منظمة اليونيسكو خلال الفترة (5-1998/10/9)في باريس المهام والوظائف للتعليم العالي على النحو التالي :

أ - إعداد الخريجين المؤهلين تأهيلا عاليا للمواطنة ومقابلة احتياجات قطاعات النشاطات المختلفة وذلك من خلال تقديم مسافات دراسية يتم تطويعها بشكل مستمر لمقابلة احتياجات المجتمع المتجددة والمتغيرة.

ب-تقديم نظام مفتوح للتعليم العالي والتعليم مدى الحياة يتسم بالمرونة في الالتحاق به والتخرج منه

وإعداده للمواطنة القادرة على المساهمة الناشطة في المجتمع العربي .

ج-المساهمة في تقديم المعرفة ونشرها من خلال التدريس والانبعاث والبحث العلمي .

د-فهم وترجمة وإثراء ونشر التراث التاريخي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في إطار التعددية الثقافية.

ه-المساعدة في المحافظة على القيم الثقافية من خلال تأكيد الفهم الواسع للقضايا الثقافية وتحليلها ونقدها ." (16)

-"كما أصدر مؤتمر اليونيسكو عن التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين (5-1998/10/9)عددا من التوصيات الهادفة إلى تعزيز فعالية وكفاءة الجامعات والتي يمكن انجازها بمايلي :

-الاهتمام بإشاعة التعليم عن بعد بأشكاله المختلفة ,وبإدخال أنماط التعليم التي تعرف باسم الجامعة الموازية ,

-تحويل مؤسسات التعليم العالي إلى مؤسسات تعليم مستمر والأخذ بمبدأ التربية المستمرة ,فيما يتصل سياسة الالتحاق بسياسة الالتحاق بهذا التعليم .بحيث يفتح أبوابه لجميع الأعمال ولجميع الراغبين في استكمال تعليمهم بحيث تتباين مدة الدراسة فيه ونوعها وفقا لحاجات الطلاب المختلفة ,وتوفير المرونة والقدرة على مواجهة الحاجات الجديدة في حينها,وتلبية حاجات المجتمع وحاجات العمالة المتجددة دوما . -مساهمة جميع المعنيين بالتعليم العالي في تطويره وتجديده وتمويله وتحقيق مبدأ الشراكة فيه بين الدولة وسائر المؤسسات الاجتماعية المعنية ."(17)

-"لما كانت اليونيسكو كمنظمة مهنية ملتزمة بفكرة تجديد التعليم العالي وتجويده وتطويره,فلقد وضعت ميثاقا أكاديميا جديدا للجامعات يتمثل في تحويل كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي إلى:

أ-مكان للتدريب رفيع المستوى يتيح للطلاب العمل بفعالية وكفاءة في مجموعة واسعة من الوظائف والأنشطة المدنية المهنية,بما في ذلك أكثرها تفوقا وحداثة وتخصصا.

ب-مكان يكون شرط الالتحاق به في الدرجة الأولى هو الجدارة الفكرية والقدرة على المشاركة بفعالية في برامجه,مع إيلاء العناية اللازمة لضمان العدالة الاجتماعية.

ج-مجتمع ملتزم التزاما كاملا بالبحث عن المعارف وإيداعها ونشرها,وبتقديم العلوم ومشارك في تطوير التجديدات والاختراقات الالكترونية.

د-مجتمع يشجع ويقدم الدعم الفعال للتعاون مع قطاعي الصناعة والخدمات من أجل التقدم الاقتصادي للأمة."(18)

-"إن لمؤسسات التعليم العالي دور هام لما تحوله من الطاقات البشرية المتميزة علميا والقادرة على التفاعل والتعامل ايجابيا مع جميع المستجدات والمتغيرات ومواكبة التطورات العلمية والعملية,كما وإنها بفضل خصوصيتها البشرية المتميزة وخصوصيتها التنظيمية والإدارية باعتبارها مصدرا للتحرير والإنتاج الفكري فلسفيا وعلميا,فإنها قادرة على إنتاج الطاقة البشرية من الإنتاج العلمي والعملي ,فتصبح الجامعات أداة فاعلة وملائمة من أدوات التغيير والتطوير في المجتمع,ويتحول العاملون فيها والمتخرجون منها من أدوات استهلاكية إلى طاقات ايجابية وقوى عاملة قادرة على التغيير والتطوير.

-وتقف الجامعات إزاء حكوماتها في جميع دول العالم اليوم موقفا محرجا,فقد انتهجت حكومات الغرب منذ بدايات الثمانينات نهجا جديدا,وأحدثت تغييرا كبيرا على فلسفتها وسياستها وأهدافها ومناهجها وممارساتها,لذلك فقد بات مطلبا ملحا وضروريا من جامعاتنا أن تنتهج لتصبح مؤسسات مجتمعية تربوية حقا,يتآخى فيها التعليم والإنتاج والبحث العلمي وخدمة المجتمع تحت سقف واحد من أجل تجويد نوعية الحياة وتنشئة أجيال تنعم بمستقبل إنساني أفضل."(19)[14]

ا -"ومن الجدير بالذكر أن الجامعة لا ينحصر نشاطها داخل جدرانها,بل ينبغي أن يمتد نشاطها,ليشمل البيئة التي توجد في وسطها,وأن يمتد نفعها إلى خارجها وأن تسهم في حل مشكلات المجتمع,وأن تقوم بالبحوث والدراسات التي تستهدف إلى إيجاد حلول لمختلف المشكلات التي تقف في سبيل النمو الاقتصادي والاجتماعي .

بالبحوث والدراسات التي تستهدف إلى إيجاد حلول لمختلف المشكلات التي تقف في سبيل النمو الاقتصادي والاجتماعي .

-إن من الثغرات البارزة التي يشكو منها التعليم العالي في الدول العربية هي التقصير في ميادين البحث بوجه عام وفي ميدان البحث الموجه نحو التنمية بوجه خاص,وأن معجم الأبحاث في الدول العربية هي أكاديمية بحتة من أجل الترقية العلمية,وأن قليلا جدا منها موجه للمساهمة في وضع السياسات الاقتصادية والإنمائية للدولة,وبالنظر إلى أن أنشطة خدمة المجتمع نجد أنها لا تتعارض بشكل من الأشكال مع مهمات الجامعة الرئيسية,أي التعليم والبحث العلمي,بل تكملها وتدعمها{يونيسيف1998}."(20)

-"تعتبر البحوث العلمية الاجتماعية ضرورة أساسية من ضروريات التنمية,فعن طريق تلك البحوث يمكن وضع الخطط على مستوى النطاقين القومي والمحلي على أساس واقعي وذلك بحصر الإمكانيات القائمة,وتقدير الاحتياجات الضرورية والحقيقية للأفراد والجماعات والمجتمعات,والتعرف

على الظواهر والمشكلات التي تعترض سبيل التنمية,كما يمكن الاستعانة بالبحوث العلمية على متابعة [15]المشروعات وتقديمها.{محمد 1996}

-لتكون الممارسة الوطنية لاستخدام العلم والتكنولوجيا وسيلة لإحداث الدفعة المنشودة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية,يجب أن تستند في الفكر والعمل عل اليقين بالجوهريات التالية :

أ-إن بناء الأنظمة الوطنية للعلم والتكنولوجيا التي تستهدف مساندة التنمية الاقتصادية والاجتماعية يستلزم إقامة مؤسسات تختص وتتفرغ لها,لتقوم بالتشاور والتعاون مع أجهزة التخطيط الإنمائي وترتبط بصورة مباشرة بأجهزة التنمية القومية.

ب-رعاية ومعاونة المؤسسات التي سيناط بها مسؤولية الأداء العلمي والتكنولوجي,ثم تقييم إنجازها بعد ذلك حتى لايكون نموها سرطانيا,فيتضخم حجمها وتقل فعاليتها.

-توفير الضمانات التي تكفل تطور ونمو واستمرار ودعم مؤسسات التخطيط العلمي والتكنولوجي نظرا لطبيعة الوظيفة التي تسند إليها,وخطورة مهمتها التي ترتبط بمستقبل المجتمع.

-أن تكون مؤسسات البحث العلمي الوطنية هي المورد الذي يفترض أن تلجأ إليه الشركات الأجنبية التي تقيم مشروعات استثمارية تتضمن نقلا للتكنولوجيا المتقدمة "(21)

-"التنمية بالمشاركة أي إشراك كافة الأفراد والمؤسسات الرئيسية والمعنية بقرارات التنمية التي تمس شؤونها.(أدمز وماكراكن 1994).

-ثمة شواهد متزايدة على أن برامج الحكومة تعمل بطريقة أفضل,حيث تسعى إلى مشاركة المستفيد من المحتملين,واستثمار رأس المال في المجتمع المحلي.

-إن تطبيق مشروعات التنمية بعيدا عن المشاركة لايعرقل الأهداف التنموية فقط,بل يمكن أن يضيف مشكلات جديدة,وقد انتهى الأمر بالمخططين باقتناعهم بأن فشل العديد من المشروعات التنموية كان بسبب استبعاد المواطنين من المشاركة في صياغة هذه الخطط.

-وهناك عوامل تحدد جدوى المشاركة الجماهيرية في برامج التخطيط للمشروعات التنموية ومن أبرزها:

أ-تقليل التكلفة:حيث يتم رفع جزء من العبء عن كاهل بعض المؤسسات.

ب-ضمان التأييد السياسي والشعبي للمشروعات.

ج-المشاركة مطلب اقتصادي تنموي,فالجماهير ستفهم أهمية المشروعات الإنتاجية في التنمية,وستقبل تأجيل بعض الحاجات المادية والاستهلاكية لصالح مستقبل المجتمع."(22)

-"تعتبر خدمات البنية الأساسية الجيدة من الأمور الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسن نوعية الحياة,ولكن كمية ونوعية الخدمات في معظم البلدان العربية لا تزال أقل مما هو مطلوب رغم تحسين إمكانية الحصول عليها,ومن المهم معالجة أوجه القصور في البنية الأساسية لأن كفاية البنية الأساسية في بلد ما تساعد على تحديد مدى نجاحه أو إخفاقه في تنويع إنتاجه وتوسيع تجارته,ومواكبة نموه السكاني .كما أنها ترفع الإنتاجية ,وتقلل من تكاليف الإنتاج, لكن التصدي للتحديات التي تواجه البنية الأساسية مستقبلا ينطوي على أكثر من مجرد لعبة أرقام ,فتتمثل في

إجراء مسح لعناصرها,وتحديد الاستثمارات اللازمة على أساس الأنماط السابقة.(أنغرام وكسيديس 1994)."(23)

16

-"في ضوء تنامي الفجوة بين المطالب التي يتعين على الدول تلبيتها وفي ضوء قدرتها,يمكن أن تصبح هذه الدول قوى فعالة ولها مصداقية التنمية بتحقيق إستراتيجية ذات معنى.

-الملائمة بين دور الدولة وقدرتها:حتى تكون قدرة الدولة قوية ,فإنه يجب أن يتم بعناية تقدير كيف وأين يتعين على الدولة أن تتدخل,فالدول التي تحاول أن تفعل الكثير جدا بالقليل من الموارد والزهيد من القدرات,إنما يسبب الأضرار أكثر مما يسبب المنافع.

-زيادة قدرات الدولة بإعادة تنشيط المؤسسات العامة:وهذا بتصميم قواعد وقيود فعالة لكبح أعمال الدولة التعسفية ومكافحة الفساد,وتوفير أجور وحوافز أفض للموظفين العموميين من أجل تحسين الأداء,وهذا يعني جعل الدولة أكثر لاحتياجات الناس"(24)

-"من خلال مراجعة العديد من الدراسات التي أجريت حول إشكاليات البحث العلمي في الوطن العربي,يمكننا تلخيص أهم المشكلات والتحديات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي على النحو التالي:

أ-تدني مستوى الإنفاق على البحث العلمي.

ب-نقص الأدوات البحثية اللازمة.

ج-تشتت الجهود البحثية في الوطن العربي.

ه-عدم توفر البيئة والظروف البحثية الملائمة."(25)

الجدول 1(الخط: Hacen Liner Print-out Light 1 Centrer حجم: 9)

اختبار	نتيجة1	نتيجة2	نتيجة3
اختبار	نتيجة1	نتيجة2	نتيجة3
اختبار	نتيجة1	نتيجة2	نتيجة3

المصدر: المؤلف

الشكل 1

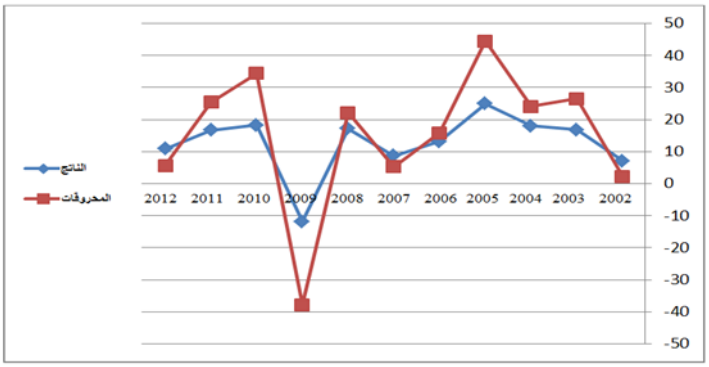

المصدر: المؤلف

خاتمة:)

الحديث عن الجودة في الظرف الراهن، يتطلب منا أن نستحضر ما أكدته عدة دراسات، من أن العناية بالتلميذ أو الطالب، وهو يتفاعل مع مكونات المنهاج ومختلف الظروف المؤسساتية للتدريس والتعلم، التي تعد بمثابة الدعامة الرئيسية لضمان جودة النتائج والمردودية العالية. كما تؤكد دراسات أخرى، أن مستوى الجودة والمردودية عند نهاية مرحلة معينة، هي حصيلة الجودة المتراكمة والتي يبنى عليها المخططون التربويون وواضعو المناهج والمدرسون الإعداد للمرحلة المقبلة وما تتضمنه من محطات بيداغوجية محددة على هذا الأساس، يستند المختصون في التربية الحديثة لإعطاء التقييم التكويني مكانة متميزة، على أساس أن تترتب عن مختلف التشخيصات المنبثقة عنه تدخلات بيداغوجية هادفة إلى التصحيح والدعم والتقوية؛ وذلك في أفق بلوغ التحكم في المعارف والمهارات والكفايات المستهدفة كشرط أساسي لتوفير الجودة الفعلية وضمان المردودية المرتفعة على مستوى الأداء. ولابد من التذكير هنا، أن التشخيص البناء والمندمج مع التقييم التكويني، يأتي غالبا في بداية السيرورة من أجل التأكد من تحكم التلاميذ في المستلزمات الأساسية وعند مختلف محطات هذه السيرورة، بغاية التحقق من بلوغ الأهداف المرجوة

-"التوصيات:

-توثيق العلاقات في مؤسسات التعليم العالي وعالم العمل.

-التوسع في نشاطات التوجيه والإرشاد الأكاديمي,مما بساعد الطالب على رسم مسار دراسته .

ا-لتأكيد على الأخذ بمدخل ضبط الجودة , وإدارة الجودة الشاملة ضمانا لفاعلية الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالي في الوطن العربي .

-تطوير معايير عربية للجودة في التعليم العالي , مما أدى لإيجاد آليات لتقويم الأداء في كافة الجوانب .

-إنشاء وحدات للتقويم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي تعمل بصفة مستمرة على تصحيح مسار

المؤسسة طبقا للأهداف الموضوعة ."(26)

"-يمْكننا تلخيص المبادئ التي تركز عليها إدارة الجودة الشاملة على النحو التالي:"

-الاتجاه نو الاهتمام بالعمليات والنتائج والمخرجات في ذات الوقت من خلال التركيز على العمليات والأنشطة ويمكن التركيز على والنتائج والمخرجات في مرحلة مبكرة .

-تدفق برامج الجودة من الإدارة العليا لتعم كافة العاملين على اختلاف مستوياتهم,لضمان المشاركة الإيجابية لتنفيذ تلك البرامج.

-اقتناع والتزام الإدارة العليا بأهمية وضرورة تطبيق الجودة الشاملة للارتقاء بمستوى الأداء والتطوير المستمر.

-تكاثف الجهود الشخصية للعاملين من خلال الأهداف التنظيمية للمؤسسة." (27)

-"لقد توسع التعليم الجامعي في الوطن العربي توسعا كميا هائلا,إذ أن هذا التوسع الكمي قد واكبه عدد من الإشكاليات والتحديات فيما يلي منها :

أ-التهافت على التعليم الجامعي وضيق الجامعات العربية في الاستيعاب.

ب-عجز في التمويل ,تعاني الجامعات العربية من أزمات مالية ,لا سيما أن جميعها يعتمد على المعونات الحكومية .

ج-بطالة الخريجين,حيث تتراكم أعداد الخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل في العديد من البلدان العربية,والذي فاقم أمران:غلبة العلوم النظرية والآداب والحقوق ,وعدم استعداد السوق لاستقبال هؤلاء الخريجين.

د-سيادة ظهور البيروقراطية الممثلة بالمركزية الحادة والتفرد في صناعة القرار من قبل إدارة الجامعة العليا.

ه-مقاومة الجامعة للتغيير و[17]التطوير وانعدام التميز والإبداع ."(28)

-"ومن المعروف أن هناك تشابها كبيرا بين التجربة المصرية وكل من اليابان وألمانيا من حيث بداية عمر التنمية,ونمط الشخصية المصرية,وكل من الشخصية الألمانية والشخصية اليابانية,ولكن أدى التركيز على الكم دون الكيف في التعليم المصري إلى تزايد إعداد الخريجين دون بالمهارات والقدرات التحليلية والابتكارات,كما أن التركيز على المدخلات التعليمية دون الربط بين المخرجات,وحاجات أسواق العمل أدى إلى تغييرات هيكلية في منظومة التعليم المصري,فهل يمكن مثلا الاستفادة من تجارب التنمية التعليمية في كل من اليابان وألمانيا بغرض فتح آفاق تطويرية في قاعدة التعليم المصري."(29)

-"يجب أن يتحول التعليم من وصفه الحالي بالتركيز على المعارف,والدروس الخصوصية واستحداث الخوف والتهديد,إلى تعليم يهتم بالسلوكيات,وبناء الشخصية وتغيير الاتجاهات,ومن ثم يظهر الإبداع والابتكار وتزداد المعرفة وذلك لخدمة الإنتاج."(30)

-"يجب أن تكون التنمية التعليمية مبرمجة مخططة مستقبلا,ولايجوز أن تكون عشوائية أو بردود الأفعال والصدمات على أساس سد الخانات,وإطفاء الحرائق يضمن ذلك انخفاض المخاطر,وارتفاع العوائد على الاستثمارات التعليمية مع توفر مرونة وتكيف مع حاجات الاقتصاد المصري والعربي. "(31)

-"يجب التركيز على التخطيط التعلمي والاستراتيجي على كيفية تحليل نقاط القوة,ونقاط الضعف في المنظومة التعليمية الحالية بغرض تحقيق أكبر قدر من فرض نمو التعليمي مع الفضاء على المعوقات البيئية المختلفة."(32).[18]

تحتاج الجامعة وبصفة مستمرة دورية لمراجعة الهياكل والأطر التعليمية والأهداف والسلوكيات والنتائج حتى تقف على الجديد في العالم حاجات البيئة الوطنية ,المقومات ,المعوقات. وتستطيع الجامعات بذلك تشخيص المشكلات و إعداد التخطيط الاستراتيجي لشكل جامعة الغد.

خلق اللّه سبحانه وتعالى الإنسان للإنتاج وللعمل الشريف الحلال البعيد عن الملوثات والمحرمات.والعلم والتعليم أساسا الإنتاج نظرا لأنه نشاط اقتصادي عقلاني سلوكي يجب آن يتم بعيدا عن العشوائية والتجربة الخطأ والتعليم يستهدف البناء المتوازن للإنسان عقلي وسلوكي ونفسي و

معنويا إذ يجب أن يحاكي التعليم عقل الانسان وقلبه وحسه وروحه يحاول أن ينمي ويطور المعلومات والقدرات والاتجاهات والادارات [19]

ونلخص من ذلك أن خريطة الانتاج أصبحت متشاركة مع خريطة التعليم بشكل معقد ويساعد على تعقيده بصفة مستمرة تدهور الظروف البيئية المختلفة من تضخم اقتصادي وركود تسويقي وتدهور في الانتاج وصحبرة العمالة الجيدة وانتشار العمالة الرديئْة .لذلك احتاج الأمر الى وقفة تص

تشخيصية تحليلية لتحديد العلاقات السبب والنتيجة والتكلفة والعائْد وأليات الآن والمستقبل من هنل أصبح التعليم هو الشروع القومي للبلاد في مصر وتم تغظيم الاستثمارات و التسويقات ,ولكن ظل السؤال هل جودة التعليم قائْما ببحث عن آليات ابتكارية [20]

بعد أن أكدت الدراسات والبحوث الميدانية أن التعليم العالي في أمريكيا مثل بقية الدول كان يعاني من العديد من المشكلات الإدارية والمحلية بدأت في السبعينات محاولات هامة لتطوير والتجديد للاستمرار في مواجهة المنافسة المحلية والعالمية. وكان هناك قناعة أن تطوير وإدخال الجودة في الجامعات لا يجب أن يقتصر فقط على هيئة التدريس , ولكنه أيضا يجب أن تطبق علة الاراين والأجهزة والمساندة للنشاط العلمي والبحثي للجامعات[21]

إن العالم المتواصل المتفاعل الذي نعين فيه اليوم ليدعو الى المزيد من الاستعداد لمواجهة المخاوف والصراعات الدولية , نعم جامعتنا بخير وهي أخرجت العديد من القيادات التي نبتت وزرعت وحاربت وعالجت وشاركت في جميع أنشطة الحياة على مر الدهر.[22] .

المراجع

- الدسوقي ، عيد أبالمعاصي، (2009)، جودة و اعتماد مؤسسات التعليم و متطلبات التعليم, مصر، المكتب الجامعي الحديث.
- الخطيب ، احمد، (2009)، التعليم العالي الإشكاليات و التحديات، الأردن، عالم الكتب الحديث.
- إدارة الجامعة بالجودة الشاملة، مصر، التراك للنشر و التوزيع.
- حمود ، خضير كاظم، (2000)، إدارة الجامعة الشاملة، عمان، دار المسيرة للنشر و التوزيع.
- عبوي ، زيد منير، (2006)، إدارة الجامعة الشاملة، عمان، دار الكنوز المعرفة و النشر.

الهوامش

1 عيد أبالمعاصي الدسوفي, جودة واعتماد مؤسسات التعليم والواقع ومتطلبات التعليم, ص19

[2] المرجع نفسه

[3]المرجع نفسه, ص47

[4] المرجع نفسه, ص48

[5] المرجع نفسه, ص49

[6]المرجع نفسه, ص49

[7] المرجع نفسه, ص19

[8]المرجع نفسه, ص19

[9]المرجع نفسه, ص19

[10]المرجع نفسه, ص19

[11]المرجع نفسه, ص19

[12]المرجع نفسه, ص19

[13] أحمد الخطيب، التعليم العالي ,الإشكاليات والتحديات، عالم الكتب الحديث,الأردن، ص5

[14]المرجع نفسه،ص6-7.

[15] المرجع نفسه ،ص8-9-10.

[16] المرجع نفسه ،ص22-23.

[17] المرجع نفسه ,ص23.

[18] المرجع نفسه ،ص 25.

[19] المرجع نفسه ,ص 31-32.

[20] المرجع نفسه ،ص32 .

[21] المرجع نفسه ،,ص37 .

[22] المرجع نفسه ،,ص38

[23] المرجع نفسه ،ص38-39 .

[24] المرجع نفسه ،ص39 .

[25] المرجع نفسه ،ص48 .

[26] المرجع نفسه ،ص52-53.

[27] المرجع نفسه ،ص78- 79 .

[28] المرجع نفسه ،ص80-81 .

[29] إدارة الجامعات بالجودة الشاملة,التراك للنشر والتوزيع –مصر، ص 15

[30] المرجع نفسه ، ص 16

[31] المرجع نفسه ، ص 18

[32] المرجع نفسه ، ص 19

[18] ادارة الجامعة بالجودة الشاملة ص

[19] المرجع نفسه ، ص 42

[20] المرجع نفسه ، ص 43

[21] المرجع نفسه ، ص 45

[22]المرجع نفسه ، ص 45